أسمى ما ترنو إليه النفوس

نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان

2020

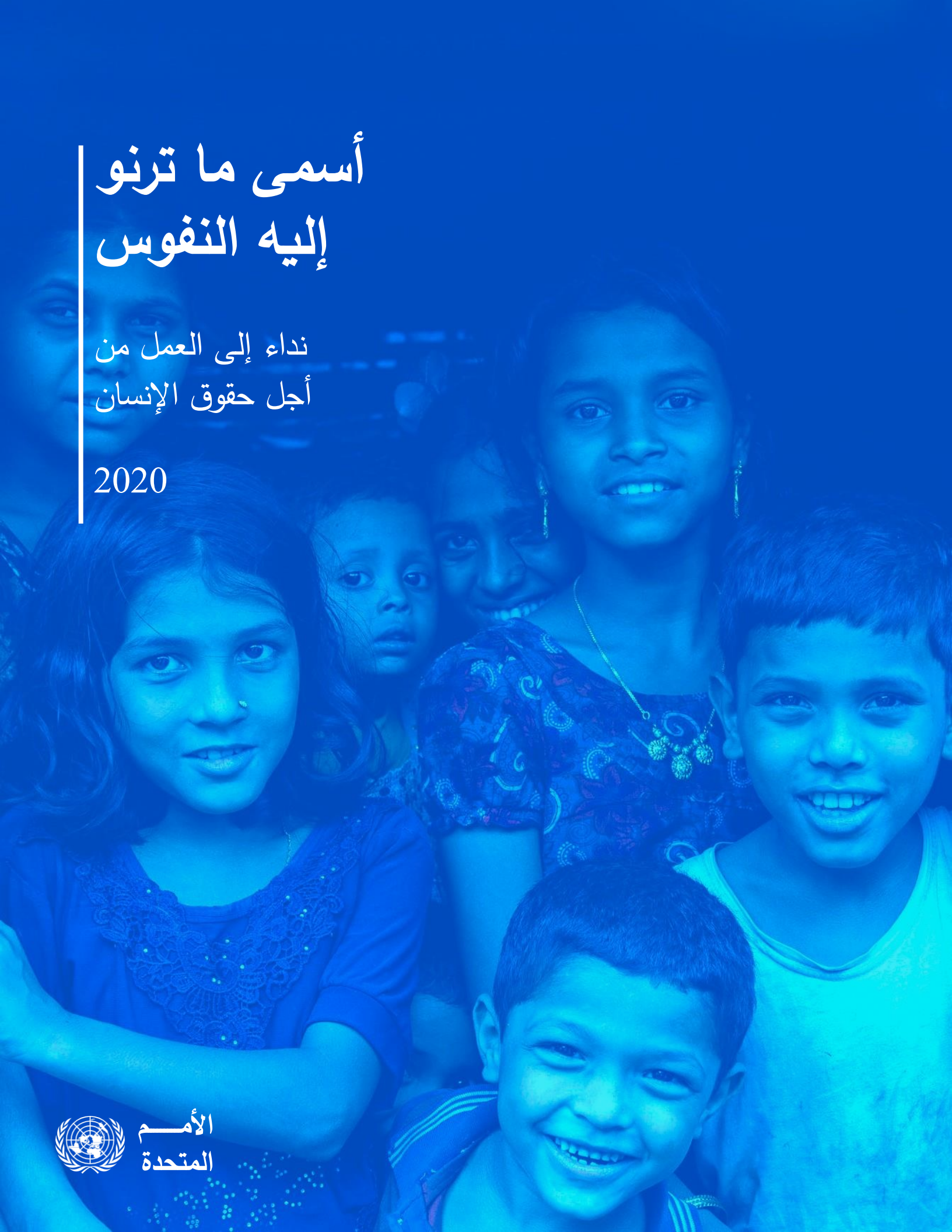

الأمم المتحدة

أسمى ما ترنو إليه النفوس

نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان

بقلم أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة

بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة

”لمّا كان تجاهل حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال أثارت بربريتها الضمير الإنساني، وكان البشر قد نادوا ببزوغ عالم يتمتعون فيه بحرية القول والعقيدة وبالتحرر من الخوف والفاقة، كأسمى ما ترنو إليه نفوسهم“

– ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

قبل خمسة وسبعين عاما، عبر ميثاق الأمم المتحدة عن تصميم جيل عانى من حرب عالمية ومن الكساد على ألا يسمح أبدا لظروف البؤس الإنساني تلك بأن تكون لها الغلبة. وأكد من جديد ”الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية“. وبعد ذلك ببضع سنوات، عرّف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تلك الحقوق تعريفا أوفى. وكان الإعلان بمثابة وعد من قادة كل منطقة بأنهم لن يلينوا أبدا في سعيهم إلى إعمال الحقوق والحريات الأساسية. وكانوا يدركون أن ذلك لن يكون مهمة سهلة.

وقد تحققت على مدى العقود التالية مكاسب هائلة في مجال حقوق الإنسان. وبات البلايين من الناس يحيون حياة أكثر أمنا وأطول مدة وأوفر كرامة. وأصبح لدينا عهدان يحددان النطاق الكامل للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ ومنظومة قوية قائمة على المعاهدات؛ وبنيان مؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ ووعي أكبر بالقيم والالتزامات التي تستند إليها تلك الحقوق. ونتجت عن ذلك، عموما، رؤية مشتركة لما يجعلنا بشرا، تتمثل في مجموعة حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة في آن واحد توازن بين الفرد والجماعة وتشكل مصدر إلهام لنا في سعينا إلى تحقيق عالم أفضل للجميع، بما في ذلك الأجيال المقبلة.

غير أن قضية حقوق الإنسان تواجه تحديات كبرى لا يخلو منها أي بلد. فتجاهل حقوق الإنسان واسع الانتشار. إذ إننا نشهد في سياقات كثيرة في العالم كله ارتكاب انتهاكات نكراء وممنهجة لحقوق الإنسان؛ وتفشي الإفلات من العقاب؛ وازدياد خطاب الكراهية ومعاداة المرأة والإقصاء والتمييز؛ والاستقطاب الاجتماعي وفقدان الكياسة؛ وتدهور البيئة؛ وعدم المساواة في إمكانية الوصول إلى الموارد والفرص. ونشهد أيضا استخدام قضية حقوق الإنسان لأغراض سياسية. وفي الوقت نفسه، فإن حياتنا تغيرها الاتجاهات الطاغية حاليا مثل أزمة المناخ والنمو السكاني والتحضر السريع. ويوجد بين الناس من لا يستطيعون اللحاق بالركب. ويتملكهم الخوف. وكثيرا ما يتخاصم القادة طمعاً في مكاسب سياسية. وتآكلت الثقة بين الناس وبعض قادتهم. ولكننا في الوقت نفسه نعيش في عالم من الفرص التي لم نعهدها من قبل. فالتقدم التكنولوجي الاستثنائي والتطورات الاقتصادية العالمية خلّصا ملايين الناس من براثن الفقر، وصار لدينا إطار عمل متفق عليه للمضي قدما وهو خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وفي هذا المنعطف الدقيق، يجب أن تكون حالتنا البشـــرية وقيمنا المشتركتان مصدر وحدة، لا سبب تفرقة. ويجب علينا بث الأمل في نفوس الناس وتبصـــيرهم بما يمكن أن يحمله المســتقبل. ومنظومة حقوق الإنســان هي التي تســاعدنا لنكون على مســتوى تحديات القرن الحادي والعشرين وفرصـه واحتياجاته؛ ولإعادة بناء العلاقات بين الناس والقادة؛ ولتحقيق ما نعتمد عليه جميعا من اســتقرار وتضــامن وتعددية وشمول على الصعيد العالمي. وهي التي تبين لنا السبل التي يمكن من خلالها أن نحول الأمل إلى عمل ملموس يكون له أثر حقيقي في حياة الناس. ويجب ألا تُتخذ منظومة حقوق الإنســـان أبدا ذريعة لاعتبارات السلطة أو السياسة؛ فهي أسمى من كلتيهما.

والتمســـك بجميع حقوق الناس كافةً يصـــبّ في مصـــلحة الجميع. ولا مجال أمامنا إطلاقا للمفاضـــلة بين الحقوق؛ فالســـعي للحصـــول على جميع الحقوق أمر لا بد منه لإعمال كل حق منها. وســـيكون من الخطأ الانتقاص من الحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية كما يحدث في كثير من الأحيان. ولكن ســـيكون من قبيل الانحراف عن جادة الصواب أيضا الاعتقادُ بأن تلك الحقوق تكفي لتلبية تَوق الناس إلى الحرية. إننا بحاجة إلى نداء إلى العمل يشـــمل الحقوق بكامل نطاقها.

ولقد تعهدتُ في أول يوم لي كأمين عام بأن أجعل الكرامة الإنســـانية جوهر عملنا. والمعنى الملموس لذلك هو تحقيق ما وعد به الإعلان العالمي لحقوق الإنســان من خلال كل ما نقوم به. وهذا يعني تنشيط مساعينا الرامية إلى إعمال تلك الحقوق والقيم الدائمة في سياق التحديات والفرص الجديدة.

وما أنشُده بالنسبة للأمم المتحدة، وهي تحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، هو الترويج لرؤية تحوّلية لحقوق الإنسان، توفر حلولا وتخاطب كل إنســان مباشـرة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نوســع قاعدة الدعم لحقوق الإنســان من خلال التواصــل مع المنتقدين والانخراط في محادثات تصل إلى عمق المجتمع.

والإعلان العالمي وصـــكوك حقوق الإنســـان التي نبعت منه يشـــكلان عقدا اجتماعيا بين البشـــر كافةً يتيح لكل إنســـان أن يعيش بكامل إمكاناته. واليوم نحن بحاجة إلى تجديد تلك الآصرة. وبينما يجب أن نواصـــل الســـعي إلى بلوغ جميع الحقوق المدنية والســـياســـية والاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية، فإن هناك عدة مجالات تســـتدعي بذل المزيد من الجهد، إما لأن الفرصـــة باتت متاحة لتحقيق تقدم كبير في إعمال حقوق الإنســـان، أو لأن الاحتياجات قد وصـــل إلحاحها – والاتجاهات قد بلغت مشاكلها – إلى الحد الذي يتطلب بذل جهد أكبر. ويمثل بعض هذه الجهود إعادة تأكيد للعمل الجاري، بينما يجب علينا في مجالات أخرى أن نفعل أكثر بكثير.

ويحدد هذا النداء إلى العمل بعض المبادئ التوجيهية الشاملة وسبعة مجالات للعمل: (1) وجود الحقوق في صميم التنمية المستدامة؛ (2) الحقوق في أوقات الأزمات؛ (3) المســاواة بين الجنســين ومســاواة المرأة في الحقوق؛ (4) المشـــاركة العامة والحيز المدني؛ (5) حقوق الأجيال المقبلة، ولا ســيما العدالة المناخية؛ (6) وجود الحقوق في قلب العمل الجماعي؛ (7) الآفاق الجديدة لحقوق الإنســـان. وفي كل مجال من هذه المجالات، هناك خطوات محددة يمكن أن نتخذها معا في المدى القريب للنهوض بخطة حقوق الإنسان.

وإنني مصــمم على أن أضــع كامل ثقل مكتبي وأســرة الأمم المتحدة وراء النداء إلى العمل الذي نطلقه اليوم، داعما بقوة العملَ الحيوي الذي تقوم به المفوضــة الســامية لحقوق الإنســان. وســنضــمن أيضا التعاون الوثيق

المبادئ التوجيهية

- حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة. ويجب أن ننظر إلى حقوق الإنسان من منظور يخاطب كل إنسان ويشمل كل الحقوق: الاقتصادية؛ والاجتماعية؛ والثقافية؛ والمدنية؛ والسياسية.
- يجب أن تتميز جهودنا بأعلى معايير النزاهة والحياد والاستقلالية، وأن تستند إلى الأدلة والقواعد، وأن تسترشد بأصوات أولئك الذين تتأثر حقوقهم.
- هدفنا قبل كل شيء هو إحداث تأثير إيجابي. وهذا يعني الانفتاح على جميع القنوات والفرص المتاحة للمشاركة. فهناك مكان للمفاوضات خلف الكواليس، ومكان لبناء القدرات الوطنية وتعزيزها، ومكان لدعم مختلف أصحاب المصلحة، ووقت تكون فيه المجاهرة أمرا أساسيا.
- لن تتحقق حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية أبدا دون التركيز بشكل خاص على حقوق الإنسان الواجبة للمرأة. ويشكل تحقيق المساواة بين الجنسين الأساس لكل عنصر من عناصر هذا النداء إلى العمل.
- التنوع البشري ميزة لا تهديد. ويجب أن نعتز بثراء اختلافاتنا دون أن نغفل أبداً عن إنسانيتنا وكرامتنا المشتركتين. ويجب أن تشعر كل طائفة، بما في ذلك الأقليات والشعوب الأصلية، بأن هويتها تحظى بالاحترام وأن بإمكانها المشاركة الكاملة في المجتمع ككل. ويحق لكل فرد التمتع بحقوق الإنسان دون تمييز على أي أساس، حتى مع تسليمنا أيضا بأن السن والجنس والتنوع عوامل تشكل تجارب الإنسان وينبغي مراعاتها في تدابير الاستجابة التي نتخذها.
- تغير المناخ هو أكبر تهديد لبقائنا كنوع وهو يهدد بالفعل حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ويجب أن تظل معالجته من بين أولوياتنا العليا.
- حقوق الإنسان وكرامته لهما أهمية حاسمة لصوغ تجربة الإدارة والأخلاق للمستقبل، بما في ذلك العدالة بين الأجيال.
- حقوق الإنسان هي اللُّحمة الذي تربط بعضَنا ببعض، ولكن ذلك لن يكون إلا إذا التزمنا بحوار هادف، مع المشككين والمختلفين وغيرهم، وبالإبلاغ عن التأثير الإيجابي بشكل أكثر فعالية، مع طرح مسوغات أقوى لوجود كل حق من الحقوق، ولعالمية جميع حقوق الإنسان المتأصلة وترابطها.
- إعمال حقوق الإنسان يرتكز على المسؤولية الوطنية ولكنه مرتبط عالميا. وهو يتطلب انخراطا واسعا ومتواصلا مع الدول والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، ويرتبط ارتباطا وثيقا بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- يجب مراعاة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة مراعاة تامة في جميع عمليات صنع القرار والعمليات والالتزامات المؤسسية.
- هدفنا العام هو تعزيز الدور القيادي الذي تقوم به الأمم المتحدة في النهوض بقضية حقوق الإنسان، وجعل منظومة حقوق الإنسان متجاوبة ومبتكرة في مواجهة تحديات حقوق الإنسان، وتعزيز التآزر بين حقوق الإنسان وجميع ركائز عمل الأمم المتحدة.

بين مكتبي ومفوضـــية حقوق الإنســـان في متابعة النداء إلى العمل. ومن المهم تأكيد أن حقوق الإنسان مسؤولية كل جهة فاعلة في الأمم المتحدة، وأن ثقافة حقوق الإنسان يجب أن تتخلل كل ما نقوم به، في الميدان وعلى الصـــعيد الإقليمي وفي المقر. وأتطلع على وجه الخصـــوص إلى أن يقوم قادتنا في الميدان، بمن فيهم رؤســـاء البعثات والمنسقون المقيمون، بدورهم.

كما أتطلع إلى العمل مع جميع الحكومات والشـــركاء لتفعيل هذا النداء إلى العمل، وبالتالي مســـاعدة جميع الشـــعوب، في جميع البلدان، على تحقيق هذا التطلع الذي يمثل "أسـمى ما ترنو إليه" نفوس البشرية جمعاء.

وجود الحقوق في صميم التنمية المستدامة

عندما ننتهج نهجا قائما على حقوق الإنســـان إزاء التنمية، تكون النتائج أكثر اســـتدامة وقوة وفعالية. وهذا ما جعل حقوق الإنسان تسري في كل جوانب خطة التنمية المستدامة 2030. وتستند أهداف التنمية المســـتدامة الســـبعة عشـــر إلى الحقوق الاقتصـــادية والمدنية والثقافية والســـياســـية والاجتماعية، فضـــلا عن الحق في التنمية.

وتعكس هذه الأهداف، في عالميتها وعدم قابليتها للتجزئة، فضـلا عن تركيزها الشديد على المساواة والشمول، روح ونص التزاماتنا في مجال حقوق الإنسـان. ولا تنشـد الأهداف عالما تتوفر فيه الظروف المادية لحصـــول الناس على حقوقهم فحســـب، بل تنشـــد أيضـــا عالما يمكن أن يشارك فيه الناس بنشاط في القرارات التي تؤثر عليهم. وعلاوة على ذلك، عندما تتاح لكل فرد إمكانية متساوية للحصول على الفرص والخيارات، ويســـتطيع المطالبة بحقوق الإنســـان الواجبة له، لا يتخلف أحد عن الركب. وهذا الوعد يُلزمنا بمعالجة اللامســـاواة بجميع أبعادها والقضـاء على جميع أشـكال التمييز. وينبغي ألا يكون أي شـخص أقل حظا من الآخرين بسبب السن أو الجنس أو التنوع أو المظهر أو مكان الإقامة أو طريقة العبادة أو الميل الجنسـي أو الهوية الجنسـانية. ويجب أن نفهم الاحتياجات والخبرات الخاصـــة للشـــباب والأشـــخاص ذوي الإعاقة والأقليات ومجتمعات السـكان الأصـليين واللاجئين والمهاجرين وغيرهم من الفئات التي تواجه تحديات محددة، وأن نولي اهتماما خاصا لها. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للأهداف التي تشـكل حياة الناس ومســـتقبلهم، مثل الســـعي إلى القضـــاء على الفقر وتوفير التعليم للجميع، ولا ســـيما للفتيات، وتوفير الرعاية الصـــحية الشـــاملة وضمان سيادة القانون.

وباعتماد خطة عام 2030، أصـــبحت لدينا خريطة طريق متفق عليها، وزخم جديد وأدوات جديدة للقضـــاء على الفقر وتحســـين نوعية حياة الناس، بوسـائل منها ممارسـة كامل نطاق الحقوق. وتتوافق أهداف وغايات الخطة إلى حد كبير مع الالتزامات القائمة في مجال حقوق الإنسـان. وهذا يعني أنه بالإضـافة إلى الالتزام السـياسـي الذي قطعناه في عام 2015، لدينا أســس لحقوق الإنســان يمكن الاســتناد إليها، وكثير منها مكرس بالفعل في التشـــريعات الوطنية وتغطيه المؤسـسـات الوطنية لحقوق الإنسـان. ولضـمان ألا يتخلف أحد عن الركب، سـنقوم ونحن نسـتهل عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يلي:

الإجراءات

- دعم الدول الأعضاء لضمان الاسترشاد بمبادئ حقوق الإنسان في تنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك تمكين الناس وإيجاد سبل لمشاركة المجتمع المدني، فضلا عن اتباع نهج مراعية لحقوق الإنسان وغير تمييزية في جمع البيانات والرصد والإبلاغ. وهذه هي أضمن طريقة لاستفادة الجميع من تلك الخطة الطموحة البعيدة المدى دون أن يتخلف أحد عن الركب.
- تشجيع الاستخدام الكامل لآليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، وهيئات معاهدات حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة، فضلا عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، للمساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما على الصعيدين الوطني والمحلي.
- دعم الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في الاستفادة بشكل أفضل من نتائج الاستعراضات الدورية الشاملة وتقارير الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، في التخطيط الإنمائي الوطني، وفي المتابعة والإبلاغ، بما في ذلك الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، وفي إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية والنظر فيها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.
- مواصلة جهودنا للمساعدة في تصميم السياسات التي تدعم الفئات الأكثر ضعفا و/أو استبعادا، مع إدراك ومعالجة حالات الحرمان ومصادر التمييز المتعددة والمتداخلة التي تحد من الفرص وتجعل من الصعب الإفلات من الفقر والعيش بكرامة والتمتع بحقوق الإنسان على كوكب مُعافىً.

الحقوق في أوقات الأزمات

دعيت الأمم المتحدة، منذ نشأتها، إلى حماية السكان من مختلف التهديدات، سواء في أوقات الحرب أو في أوقات السلم. وأفضل أشكال الحماية هي تجنب هذه التهديدات في المقام الأول.

وقد جعلتُ منع التهديدات أولوية قصوى وخيطاً مشتركاً في عمل المنظمة بأسرها، سواء في جهودي الرامية إلى الإصلاح أو في العمليات الرئيسية لاتخاذ القرارات والبرمجة. واعتبارات حقوق الإنسان لها موقع مركزي في هذه الجهود. والواقع أنه لا يوجد ضمان أفضل لمنع التهديدات من أن تفي الدول الأعضاء بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان.

وهناك ارتباط موثق جيدا بين تمتع والتزام المجتمع بحقوق الإنسان – بما في ذلك عدم التمييز – وصموده في وجه الأزمات.

وأرى أن منع التهديدات مسؤولية مشتركة على جميع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة التي تدعم الدول الأعضاء، بوسائل منها برنامجنا الداخلي لمنع الأزمات.

وعندما تحدث الأزمات، يلزم حماية الأفراد والمجتمعات المحلية. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. والصراعات التي نشهدها حاليا والتي ما فتئت تزداد تعقيدا تثير شبح ارتكاب جرائم وحشية، مما يتطلب المزيد من اليقظة. فهي تؤدي إلى تشريد أعداد غير مسبوقة من الناس سواء كنازحين داخليا أو لاجئين. ولدينا مفاهيم كثيرة للحماية وتكليفات كثيرة بتوفيرها، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني وأحكام أخرى. ونحن بحاجة إلى التوسع والبناء على

ما هو موجود بالفعل. وثمة نهج شائع في هذا الصدد يبدأ بثقافة تركز على الناس وتعي الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات بوجه خاص. ويجب حماية الأقليات والشعوب الأصلية ومعاملتها معاملة متساوية في مجتمعاتها، مع الاعتراف بحق جميع الشعوب في أن تكون مختلفة. ويجب أن توفر خطةٌ مشتركة للحماية خدماتٍ ملموسة لمن يتعرضون للاستبعاد في أكثر الأحيان ولأشد الفئات ضعفا وذوي الاحتياجات المحددة. ويجب أن ينصب تركيزنا على الحفاظ على الكرامة الإنسانية ومنع انتهاكات حقوق الإنسان والاستجابة الفورية والفعالة عند وقوع هذه الانتهاكات. وتحقيقا لهذه الغاية، سنقوم بما يلي:

الإجراءات

- مواصلة العمل مع مجلس الأمن واستخدام كامل تشكيلة الأدوات والقنوات الأخرى، بما يشمل ممارسة النفوذ مع الآخرين، استخداما خلاقاً، لإذكاء الوعي ومنع الأزمات وحماية الناس بفعالية.
- وضع خطة للحماية خاصة بمنظومة الأمم المتحدة، تستند إلى فهم مشترك لأهمية الحماية في أعمالنا. ويجب أن تراعي هذه الخطة مختلف التجارب واحتياجات الحماية الناشئة عن الاختلافات في السن والجنس والتنوع. ويجب أن تركز كذلك على حماية الأقليات من أي شكل من أشكال التمييز وعلى حماية حقوق الشعوب الأصلية.
- مواصلة تعزيز ثقافتنا المؤسسية، بالبناء على المبادرات القائمة، التي تشمل مبادرة حقوق الإنسان أولا ومتابعة تقرير روزنثال، والتي تشدد على منع الأزمات والحماية وحقوق الإنسان في وعْينا وفيما نقوم به من صنع للقرار ومن برمجة على الصعيدين الميداني والإقليمي وعلى صعيد المقر.
- في سياقات بعثات الأمم المتحدة والسياقات الأخرى لعمل المنظمة، ضمان الاسترشاد في تنفيذ الولايات و/أو في عمل المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة بتحليل المخاطر والفرص المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك التحليل الجنساني. وفي البعثات التي لا يوجد بها عنصر لحقوق الإنسان، ضمان تزويد الممثلين الخاصين للأمين العام بالقدرات والخبرات اللازمة في مجال حقوق الإنسان. وتوسيع وجود مستشاري حقوق الإنسان في الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، حسب الاقتضاء.

المساواة بين الجنسين ومساواة المرأة في الحقوق

لا وجود لما يسمى بحقوق الإنسان للجميع بينما يتعرض نصف سكان العالم لمستويات العنف وكراهية النساء والاستبعاد وأوجه اللامساواة المترسخة وإزالة التمكين الاقتصادي والأشكال المتعددة للتمييز التي يواجهها العديد من النساء والفتيات كل يوم.

فالعنف ضد النساء والفتيات هو أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارا على مستوى العالم. ومن المفروض أن تتاح للمرأة نفس الفرص والإمكانات المتاحة للرجل. ومع ذلك، لم يحقق أي بلد في العالم المساواة الكاملة بين الجنسين. بل إننا نشهد على الصعيد العالمي مقاومة لإعمال حقوق الإنسان الواجبة للمرأة، ومستويات مثيرة للجزع من قتل الإناث، واعتداءات على المدافعات عن حقوق الإنسان، فضلا عن القوانين والسياسات المنطوية على تمييز. وكراهيةُ النساء سمة مشتركة للتطرف العنيف. وهناك فجواتٌ مستمرة وركودٌ واضحان في مشاركة المرأة في الأدوار القيادية السياسية وفي مجال السلام والأمن وفي التمكين الاقتصادي. وهذا التراجع في إعمال حقوق الإنسان الواجبة للمرأة هو تراجع سياسي في الأساس. إنه يتعلق بمدى التأثير. ويجب أن يُفهم تعزيز وحماية حقوق الإنسان الواجبة للمرأة في جميع مجالات العمل على أنه من جوهر قيم الأمم المتحدة وأهدافها، لا مجرد إضافة إلى الجهود القائمة. فعلى مدى زمني طويل جدا، تشكلت السياسات والقوانين إلى حد كبير من خلال تجارب نصف الجنس البشري. ولم يؤثر ذلك على حقوق الأفراد فحسب، بل أثر في نهاية المطاف على ذات الطريقة التي أقمنا بها المؤسسات وأَطَّرنا بها المشاكل وسعينا بها إلى إيجاد حلول عالمية. ويتطلب تصحيح ذلك تحولا في التفكير، بحيث نبني بوعي النظمَ الاجتماعية والاقتصادية ونظم الحوكمة والأمن التي تعمل لصالح الجميع. والعمل يبدأ من الداخل. وتحقيقا لهذه الغاية، سنقوم بما يلي:

الإجراءات

- العمل مع الدول الأعضاء ودعمها بشأن السياسات والتشريعات التي تعزز المساواة بين الجنسين ومساواة المرأة في الحقوق، بما في ذلك، على وجه الخصوص، إلغاء القوانين التمييزية وسن قوانين إيجابية، والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات في جميع المجالات، وضمان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والسعي من أجل تمثيل المرأة ومشاركتها على قدم المساواة في جميع المجالات.
- ضمان أن تتناول خطة الحماية المقترحة في الفرع الثاني من هذا النداء إلى العمل التمييزَ البِنيوي والمترابط ضد المرأة؛ وترسي نهُجا مناسبة من أجل حماية المدافعات عن حقوق الإنسان؛ وتسعى إلى القضاء على العنف ضد المرأة في جميع المجالات.
- تطبيق منظور جنساني على كل ما تقوم به الأمم المتحدة، بما في ذلك عملنا مع الدول الأعضاء وصنعنا للقرار الداخلي. والغرض من هذا المنظور هو إظهار عناصر تحليلية غالبا ما يتم تجاهلها. فعلى سبيل المثال: ما هي علاقات القوة المصبوغة بصبغة جنسانية؟ وهل أشركنا المرأة وتشاورنا معها؟ وهل تتولى المرأة أدوارا قيادية؟ وكيف سيؤثر هذا الإجراء على الرجال والنساء بشكل مختلف، خاصةً في التشريعات وتنفيذها؟ وهل يعتمد الإجراء على القوالب النمطية المصبوغة بصبغة جنسانية أم يستغلها عن غير قصد؟ والقيام استنادا إلى هذا التحليل بتصميم استراتيجيات للاستجابة والعمل على مستوى المقر والميدان على السواء.

- استنادا إلى جهودنا الوقائية، ضمان أن يتضمن تحليل النزاعات وما ينتج عنه من استجابات على صعيدي السياسات والتنفيذ تحليلا جنسانيا، وأن يعطي الأولوية للمشاركة الكاملة والهادفة للمرأة في جميع مجالات الوقاية والحل، وذلك في عمليات السلام الرسمية وغيرها.
- ضمان أن تولي منهجية تحليل المخاطر والإنذار المبكر اهتماما خاصا للتحريض على جميع أشكال العنف ضد المرأة، من خلال الوسائل السيبرانية والإلكترونية وغيرها، فضلا عن تحليل التحولات في إعمال وحماية حقوق الإنسان المكفولة للمرأة.
- التشاور بانتظام مع مختلف المنظمات النسائية لحقوق الإنسان لمناقشة الاتجاهات والتحديات والحلول المحتملة على المستوى الميداني، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغيرها من السياقات.

المشاركة العامة والحيز المدني

يزداد المجتمع قوة وصلابة عندما يستطيع النساء والرجال أن يؤدوا دورا ذا مغزى في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويسهموا في صنع السياسات التي تؤثر على حياتهم، وذلك بوسائل منها الحصول على المعلومات، والمشاركة في الحوار، والتعبير عن المعارضة، وانضمام بعضهم إلى بعض للتعبير عن آرائهم. ويشمل ذلك الحق في حرية الفكر والضمير والدين.

ولكن المجال المفتوح لتلك المشاركة يتقلص حاليا في أماكن كثيرة جدا. فالقوانين القمعية تنتشر، كما تزداد القيود المفروضة على حرية التعبير والمشاركة والتجمع وتكوين الجمعيات والانتساب إليها. ويتعرض الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان، ولا سيما النساء، للتهديد بشكل متزايد. وإذا كانت التكنولوجيات الجديدة قد ساعدت شبكات المجتمع المدني على النمو، فإنها وفرت للسلطات أيضا أعذارا للسيطرة على تحركات المجتمع المدني والحد من حريات وسائل الإعلام، تحت ذرائع أمنية في أغلب الأحيان. وكثيرا ما يكون هذا التقلص في الحيز المدني مقدمة لتدهور أعم في حقوق الإنسان. وتتطلب هذه الاتجاهات اتساق السياسات في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. والأمم المتحدة تعتمد على المشاركة النشطة من قبل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وهذه الجهات لها أهمية حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي لتغير المناخ. ويجب أن نتصدى بنشاط للخطاب الذي يسعى إلى تشويه سمعة المجتمع المدني وتقويضه. وفي السياقات التي تُعتبر فيها أجزاء من المجتمع المدني تهديدا، نحتاج إلى عقلية ملتزمة بمبادئ وإلى الانخراط البناء. وحيثما تشكل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني جزءا لا غنى عنه من مشهد العمل الجماعي، يجب علينا أن نتوخى المشاركة الواسعة لدى قيامنا بتصميم برامجنا تنفيذها. وتحقيقا لهذه الغاية وبالإضافة إلى *خطتي عمل الأمين العام لمكافحة خطاب الكراهية وحماية المواقع الدينية، سنقوم بما يلي:*

الإجراءات

- بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وبالاستناد إلى المشاركة الإيجابية من جانب المجتمع المدني في المفاوضات المتعلقة بالمناخ وأهداف التنمية المستدامة، بدء حوار حول مشاركة المجتمع المدني بصورة أكثر منهجيةً في هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، مع إيلاء اهتمام خاص لمنظمات حقوق المرأة وللشباب.
- تصميم استراتيجية على نطاق المنظومة بشأن الحيز المدني وتوفير توجيه كاف لقادة الأمم المتحدة في الميدان إلى جانب تفعيل آليات من أجل: '1' الانخراط الإيجابي مع المحاورين لتعزيز الفضاء المدني وحمايته؛ '2' مواجهة القيود غير المبررة المفروضة على الحيز المدني؛ '3' حماية الحيز الذي يمكن فيه لمختلف أصحاب المصلحة أن يعبروا عن آرائهم.
- استعراض وتعزيز أدوات الأمم المتحدة التي تهدف إلى تمكين المجتمع المدني وحماية الحيز المدني وتشجيع مشاركة جميع الفئات في العمليات الديمقراطية.
- ضمان قيام المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة ورؤساء عمليات الأمم المتحدة للسلام بإنشاء شراكات مع منظمات المجتمع المدني للمساهمة في تهيئة بيئة تمكينية للحيز المدني، بما في ذلك للمنظمات النسائية والمدافعين عن حقوق المرأة.
- زيادة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة على المستوى الميداني من أجل تعزيز القوانين والسياسات التي تحمي الحق في المشاركة المتساوية والحيز المدني، بما في ذلك وسائل الإعلام الحرة والمستقلة، التي تشكل أساسا للمجتمعات المفتوحة والديمقراطية وتكتسي أهمية بالغة حينما يطالب المواطنون بالمساءلة.

حقوق الأجيال المقبلة، ولا سيما العدالة المناخية

لقد كانت الوعود التي قُطعت في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي تستهدف بشكل صريح الأجيالَ الحالية والمقبلة. ومع ذلك فإننا نفعل ما يهدد بخرق تلك الوعود. فحالة الطوارئ المناخية لا تهدد حقوق وكرامة ملايين البشر في جميع أنحاء العالم فحسب، بل أيضا حقوق وكرامة الأشخاص الذين لم يولدوا بعد. كما تهدد بقاء بعض الدول الأعضاء ذاته، ولا سيما البلدان الجزرية الصغيرة النامية.

وإذ لم نتحرك، سيتاح لأبنائنا وأحفادنا عدد أقل بكثير من حقوقهم الأساسية، فرديا وجماعيا. وهم يخاطبوننا بالفعل من خلال شباب اليوم. ويطلبون من صانعي القرار اليوم – بل يطالبونهم – بالتوصل إلى التزامات وحلول ملموسة وأفعال حقيقية. والفرصة المتاحة للتحرك توشك بسرعة على الأُفول. ويجب أن يكون التحرك على جميع المستويات وعلى أيدي جميع الجهات الفاعلة في المجتمع. ويجب أن تتخذ الدول خطوات عاجلة للحد من التدهور البيئي وحماية أولئك الذين يرفعون أصواتهم للضغط من أجل اتخاذ تلك الخطوات. وعلى البرلمانات واجب خاص بالإشراف على الإجراءات التنفيذية المتعلقة

بهذه المسألة الوجودية، واعتماد تشريعات لحماية البيئة، وتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وكما يتضح من عدد من القرارات التاريخية الأخيرة، فإن السلطات القضائية يُهاب بها على نحو متزايد أن تعمل على تهيئة بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. ويجب على القطاع الخاص أن يتخذ خطوات أكثر بكثير للحد من الأثر السلبي لأنشطته على البيئة. وأخيرا، يجب أن نهيئ مجالا للجيل الأصغر سنا للمشاركة في تشكيل مستقبله. وبالاستناد إلى مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي انعقد بدعوة مني مؤخرا، سنقوم بما يلي:

الإجراءات

- في سياق إشراك أصوات المجتمع المدني في هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، خلق مساحة للشباب للمشاركة في تشكيل القرارات التي ستؤثر على مستقبلهم، بما يشمل – دون حصر – تغير المناخ.
- النظر في سبل إشراك تشكيلة أوسع من أصحاب المصلحة على نحو أكمل في العمليات السياساتية المتعلقة بالإجراءات المناخية؛ ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، إتاحة الفرص للمدن للمشاركة والنظر في كيفية مراعاة الأجيال المقبلة في عملية صنع القرار.
- زيادة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء على المستوى الميداني فيما يتعلق بالقوانين والسياسات التي تنظم وتعزز الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ولجوء الأفراد إلى القضاء والحصول على سبل انتصاف فعالة فيما يتعلق بالشواغل المتصلة بالبيئة.
- زيادة تعزيز شراكة الأمم المتحدة مع قطاع الأعمال لضمان اعتماد وتطبيق ممارسات التنظيم الذاتي المتعلقة بحماية البيئة وتدابير التصدي لتغير المناخ، في سياق أطر تنظيمية أوسع نطاقا.
- زيادة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء على المستوى الميداني لتطوير آليات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين في مجال البيئة، لا سيما الشباب والنساء والفتيات.
- الدعوة لحصول الأطفال والشباب على التعليم الذي يُعدُّهم للمستقبل الذي يواجهونه، والدعوة في هذا الصدد لتطوير المناهج المتعلقة بتغير المناخ في جميع مراحل التعليم الابتدائي والثانوي.

حقوق الإنسان في صميم العمل الجماعي

إننا نواجه مفارقة مفزعة. فالتحديات العالمية باتت أكثر ترابطا منها في أي وقت مضى، ولكن تدابير تعاملنا معها صارت أكثر تجزؤا. ولقد شهدنا بالفعل ظهور صدوع متعددة بين الدول الأعضاء القوية، وبين الشعوب وبعض قادتها، وفي تضامننا الإنساني مع بعضنا البعض، وبين الناس وكوكب الأرض، وفي أوجه اللامساواة المتفاقمة في ميدان التكنولوجيا.

ومع ذلك، فإن العمل الجماعي هو الحل الوحيد للأزمات المتعددة التي تواجه البشرية. ويجب أن يكون العمل جماعيا حقا – لا حكرا بعد الآن على الدول والمنظمات الدولية وحدها، وإنما يجب أن تشارك فيه جهات المجتمع المدني والقطاع الخاص العديدة التي لها دور تؤديه في إيجاد حلول لمشاكلنا المشتركة. وتعددية الأطراف ذات الطابع الأقوى يجب أن تكون أكثر شمولا ومترابطة شبكياً بقدر أكبر وأن تضع حقوق الإنسان في صميمها. ويجب أن تكون مؤسساتنا المعنية بحقوق الإنسان في القلب من هذا التجمع، تماما كما تمثل التزامات حقوق الإنسان التي قطعناها بالفعل منارة أمل في عالمنا المعقد. ولمفوضية حقوق الإنسان موقع مركزي في جميع عناصر هذا النداء إلى العمل، ولكننا جميعا نتقاسم المسؤولية عن النهوض بثقافة احترام كامل نطاق حقوق الإنسان.

والأمم المتحدة، بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة في العالم التي تعالج مسائل الأمن والتنمية والمسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان، تتحمل مسؤولية خاصة. وقد تعهدتُ، كأمين عام، ببذل قصارى جهدنا لنكون على مستوى هذا التحدي. وسنغتنم كل فرصة للعمل مع مختلف أصحاب المصلحة، ولا سيما الدول الأعضاء، بشأن حقوق الإنسان والشواغل الإنسانية، بما في ذلك تعزيز الدعم المقدم إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويعني ذلك أيضا مواصلة العمل مع مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، وكذلك على الصعيدين الثنائي والإقليمي للتغلب على التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان وبالعمل الإنساني. وسنواصل تقديم معلومات في الوقت المناسب عن أزمات حقوق الإنسان الراهنة والناشئة. ومن العناصر الحاسمة في هذا الجهد تعزيز الأدوات الهامة التي نملكها في النظم الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وكذلك آليات المساءلة الوطنية والدولية القائمة والاستفادة منها إلى أقصى حد. وسنواصل أيضا العمل مع الكيانات الدولية والإقليمية والوطنية الأخرى، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. وتحقيقا لهذه الغاية، سنقوم بما يلي:

الإجراءات

- في مواجهة التجاهل المستمر لحقوق الإنسان، اغتنام كل فرصة لإيصال رسالة تؤكد أهمية القانون الدولي والمبادئ الدولية، وبذل جهود متضافرة لضمان اتخاذ الأمم المتحدة تدابير متسقة وقابلة للتنبؤ بها لمواجهة هذا التجاهل، بما يشمل تفعيل آليات للمساءلة.
- زيادة دعمنا للدول الأعضاء، بوسائل منها تعزيز جهود بناء قدرات المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية لحقوق الإنسان.
- ضمان أن تستخدم الأمم المتحدة أدواتها ومداخلها الخاصة بحقوق الإنسان استخداما أكمل، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، كأساس للتعامل مع تحديات وفرص واحتياجات القرن الحادي والعشرين وتنفيذ خطة عام 2030.
- موافاة مجلس الأمن والجمعية العامة بانتظام بتحليلات ومعلومات من زاوية حقوق الإنسان بشأن الأزمات الحالية والمحتملة المتعلقة بحقوق الإنسان والعمل الإنساني.
- وضع استراتيجية تمويل لتوفير الاستقرار المالي للمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، بما يشمل هيئات معاهدات حقوق الإنسان.
- إصدار إرشادات عملية لضمان أخذ توصيات الاستعراضات الدورية الشاملة في الاعتبار عند تعامل الأمم المتحدة مع جميع الدول الأعضاء على مستوى المقر والميدان.

آفاق جديدة لحقوق الإنسان

لقد فتح العصر الرقمي آفاقا جديدة للرفاه البشري والمعرفة والاستكشاف. فالتكنولوجيات الرقمية توفر وسائل جديدة للدعوة من أجل حقوقنا والدفاع عنها وممارستها. ويحمل التقدم في الطب والعلوم وعودا هائلة بإطالة أعمارنا وتحسين حياتنا.

وفي الوقت الذي نواصل فيه الدعوة من أجل إعمال حقوق الإنسان على الإنترنت، يجري في مرات كثيرة جدا استخدام التكنولوجيات الجديدة لانتهاك هذه الحقوق، وخاصة حقوق الأشخاص الضعفاء أصلا أو الذين يفوتهم الركب بالفعل، وذلك مثلا من خلال الترصد والقمع والرقابة والمضايقة الإلكترونية – وخاصة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان – والتقلص المحتمل للحماية الاجتماعية نتيجة لرقمنة نظم الرعاية الاجتماعية. ويجب ألا تُستخدم التطورات التكنولوجية، مثل برامجيات التعرف على الوجه، وتكنولوجيا الربوت، وتحديد الهوية رقمياً، والتكنولوجيا الأحيائية، للانتقاص من حقوق الإنسان، أو تعميق اللامساواة، أو مفاقمة التمييز القائم. والذكاء الاصطناعي أداة يمكن أن تزيد من تأثير كل من هذه التكنولوجيات ويتم تطبيقه بشكل متزايد على مجالات بالغة الأهمية للحياة مثل الطب. ويلزم في إدارته ضمان الإنصاف والمساءلة والقابلية للتفسير والشفافية. وفي المجال الأمني، يجب أن نضمن ألا تُمنح الآلات الذاتية التشغيل أبدا قدرةً على القتل خارج نطاق التمييز أو التحكم البشري. وما زلت أدعو إلى حظر منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

وفي حين أن تطبيق حقوق الإنسان في شبكة الإنترنت وفي علوم الحياة لا يمكن أن يكون أبدا موضع شك، فإننا مدينون لأنفسنا وللأجيال المقبلة بإجراء مناقشة صريحة حول تحديات وفرص حماية وتعزيز حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية ودور الإنسان في العصر

الرقمي. وقد بين الفريق الرفيع المستوى المستقل المعني بالتعاون الرقمي لنا الطريق، وسلط الضوء على بعض الأسئلة الحرجة التي تثار. وهو يدعو إلى توفير اتصال عالمي بالإنترنت وبناء القدرات الرقمية وتطبيق آليات لتحسين الثقة والأمن في الميدان الرقمي.

والهدف هو عالم يستفيد فيه الجميع من هذه التطورات العميقة والآفاق الجديدة. وتحقيقا لهذه الغاية، سنقوم بما يلي:

الإجراءات

- الدعوة من أجل تطبيق إطار حقوق الإنسان على الفضاء الرقمي، بناء على توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي.
- تعزيز الحماية الفعالة للبيانات والحق في الخصوصية، لا سيما عندما يتصل الأمر بالبيانات الشخصية والصحية.
- العمل مع قطاع الأعمال لتطبيق مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان لعام 2011، وتحديدا مع شركات وسائل التواصل الاجتماعي لفهم ومعالجة الشواغل المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان القائمة أو المحتملة، بوسائل منها العمل مع المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان لمنع أو تصحيح هذه الانتهاكات بسرعة.
- مواصلة الدعوة من أجل فرض حظر على منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.
- وضع خريطة طريق لتنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي، بما في ذلك لغرض تضمين قيم حقوق الإنسان والاعتبارات المتعلقة بها في هيكل محسَّن للتعاون الرقمي على الصعيد العالمي.